

قرار رقم (٦٦٧) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/ ٢ / ٢١

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التكافل الاجتماعي
لضباط مصلحة أمن الموانئ

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة فسي اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٤٩) لسنة ١٩٩١ بقبول تسجيل صندوق التكافل الاجتماعي لضباط مصلحة أمن الموانئ برقم (٣٧٢).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/٦/١٥ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢١ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

على مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١١/٢.



ق ر ر

ملاحظة (٥) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٣) من الباب الاول (تكوين الصندوق وأغراضه)

والمادتين (١/٧ ، ٨/د) من الباب الثانى (الاشتراكات وشروط العضوية) والمادة

(٥٥) من الباب التاسع (أحكام عامة) النصوص التالية :-

الباب الأول : (تكوين الصندوق وأغراضه)

مادة (٣) :

الغرض من الصندوق منح مزايا تأمينية للأعضاء وفقاً لأحكام النظام الأساسى .

الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٧) :

يشترط فى عضو الصندوق ما يلى :-

١- أن يكون من الضباط العاملين بأمن الموانى.

مادة (٨) :

د) يحسب نصيب العضو من الموارد السنوية من المعادلة الآتية :-

حاصل ضرب قيمة الموارد السنوية المستهدفة خلال مدة الإعارة أو الإجازة أو

النقل فى إجمالى اشتراكات العضو خلال هذه المدة مقسوماً على إجمالى الاشتراكات

لكافة أعضاء الصندوق عن هذه المدة.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٥٥) :

يرجع فى تعريف أجر الإشتراك ومعدل التدرج السنوى للإجور وكذلك قيم الاشتراكات

السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى

التقرير الاكتوارى وملاحظته (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى

للسندوق.

ثانياً : إلغاء كل من البندين (٥) من المادة (٧) من الباب الثانى (الاشتراكات وشروط

العضوية) و(ب) من المادة (١١) من ذات الباب.

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/٣/٢١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

عادل منير

رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

بيان معتمد
بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي
لصندوق التكافل الاجتماعي لضباط مصلحة أمن الموانئ
وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (١٦٦، ١٦٧) لسنة ٢٠١١

النص المعدل	النص الحالي
<u>الباب الأول : (تكوين الصندوق وأغراضه)</u> <u>مادة (٣) :</u> الغرض من الصندوق منح مزايا تأمينية للأعضاء وفقاً لأحكام النظام الأساسي .	<u>الباب الأول : (تكوين الصندوق وأغراضه)</u> <u>المادة (٣) :</u> الغرض من الصندوق تحقيق التكافل الاجتماعى بين الضباط العاملين بأمن الموانئ والقيادات الاشرافية والجهات المعاونة بوزارة الداخلية وهى مكتب السيد الوزير والمكتب الفنى والسادة مساعداً أول الوزير ومساعداً الوزير والضباط العاملين بمكاتبتهم والادارة العامة للتفتيش والادارة العامة لشئون الضباط والادارة العامة للعلاقات والادارة العامة لمباحث أمن الدولة والادارة العامة للشئون القانونية والادارة العامة لشرطة السياحة والاثار ومصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية والادارة العامة للمشروعات والبحوث المالية والادارة العامة للتنظيم والادارة العامة لتصاريح العمل والادارة العامة لشرطة ميناء الاسكندرية البحرى وذلك خلال فترة التأسيس الأولى والتي تنتهى فى ١٦/٩/٩١ على أن يقتصر الانضمام لعضوية الصندوق بعد ذلك التاريخ على الضباط العاملين فى الجهات التالية :- ١- مصلحة أمن الموانئ. ٢- الادارة العامة لشرطة ميناء الاسكندرية البحرى. ٣- القيادات الاشرافية وهى على سبيل الحصر :- أ- مكتب السيد الوزير والمكتب الفنى. ب- السادة مساعداً أول الوزير.



٤٦٠٧٦

الباب الثاني : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٧) :

يشترط في عضو الصندوق ما يلي :-

١- أن يكون من الضباط العاملين بأمن الموانئ والجهات المذكورة بذات النظام.

٥- الحد الأقصى لسن الانضمام لعضوية الصندوق ٥٠ سنة.

مادة (٨) :

د) يحسب نصيب الفرد من الموارد الذاتية من المعادلة الآتية :-

(حاصل ضرب صافي قيمة الموارد الذاتية المحققة خلال مدة الإعارة أو الإجازة أو النقل في إجمالي اشتراكات العضو خلال هذه المدة مقسوماً على إجمالي الاشتراكات لكافة أعضاء الصندوق عن هذه المدة).

مادة (١١) :

ب - يجوز قبول السادة المنقولين الى مصلحة الموانئ والإدارة العامة لشرطة ميناء الاسكندرية البحري بالصندوق بشرط أن يكون النقل لمدد غير محددة المدة مسبقاً وأن يكونوا مستوفين لشروط العضوية المحددة بهذه اللائحة.

الباب الثالث: (المزايا)

مادة (١٣) : تصرف المزايا التأمينية التالية :

في حالة إنتهاء خدمة العضو للإحالة للمعاش :

أ) في حالة إنتهاء خدمة العضو في رتبة اللواء :

١- بالنسبة لأعضاء المؤسسين :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تحسب بواقع أجر (مائة وخمسة وثلاثون شهراً) من أجر الاشتراك

الباب الثاني : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٧) :

يشترط في عضو الصندوق ما يلي :-

١- أن يكون من الضباط العاملين بأمن الموانئ.

٥- يلغى

مادة (٨) :

د) يحسب نصيب العضو من الموارد السنوية من المعادلة الآتية :-

(حاصل ضرب قيمة الموارد السنوية المستهدفة خلال مدة الإعارة أو الإجازة أو النقل في إجمالي اشتراكات العضو خلال هذه المدة مقسوماً على إجمالي الاشتراكات لكافة أعضاء الصندوق عن هذه المدة).

مادة (١١) :

ب -

يلغى

الباب الثالث: (المزايا)

مادة (١٣) : تصرف المزايا التأمينية التالية :

في حالة إنتهاء خدمة العضو للإحالة للمعاش :

أ) في حالة إنتهاء خدمة العضو في رتبة اللواء :

١- بالنسبة لأعضاء المؤسسين :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع مائة وخمسة وثلاثون شهراً من أجر الاشتراك الوارد



بأحكام المادة (٤/٦) من الباب الأول ويحد أقصى سبعون ألف جنيه بالإضافة إلى ٢% من الحد الأقصى للميزة التأمينية عن كل سنة إشترك بالصندوق فى رتبة اللواء وبما لا يتجاوز مائة ألف جنيه.

٢- بالنسبة للأعضاء العاديين :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ثلاثة أشهر وثلاثة أرباع الشهر من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (٤/٦) من الباب الأول عن كل سنة إشترك فعلى بالصندوق ويحد أقصى سبعون ألف جنيه بالإضافة إلى ٢% من الحد الأقصى للميزة التأمينية عن كل سنة إشترك بالصندوق فى رتبة اللواء وبما لا يتجاوز مائة ألف جنيه.

ب- فى حالة إنتهاء خدمة العضو فى رتبة عميد فأقل :-

١- بالنسبة للأعضاء المؤسسين :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع مائة وخمسة وثلاثون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (٤/٦) من الباب الأول ويحد أقصى سبعون ألف جنيه ثم تخفض بنسبة ٣% عن كل سنة أقل من رتبة اللواء بحد أقصى إجمالى نسبة تخفيض ٢٧% (بإفترض أن مدة الخدمة فى رتبة العميد ست سنوات وثلاث سنوات بعد إنقضاء عامين فى رتبة العقيد) ويحد أدنى مدفوعات العضو مع إعادة النظر فى نسبة التخفيض فى ضوء فحص المركز المالى للصندوق اكتوبرياً سنوياً.

الوارد بأحكام المادة (٤/٦) من الباب الأول ويحد أقصى (سبعون ألف جنيه) مع زيادة ٢% من الحد الأقصى للميزة التأمينية عن كل سنة خدمة وإشترك بالصندوق فى رتبة لواء ويحد أقصى سبع سنوات.

٢- بالنسبة للأعضاء العاديين (غير المؤسسين) :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية تحسب بواقع أجر (ثلاثة أشهر وثلاثة أرباع الشهر) من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (٤/٦) من الباب الأول عن كل سنة إشترك فعلى بالصندوق ويحد أقصى (سبعون ألف جنيه) مع زيادة ٢% من الحد الأقصى للميزة التأمينية عن كل سنة خدمة وإشترك بالصندوق فى رتبة اللواء ويحد أقصى سبع سنوات.

ب- فى حالة إنتهاء خدمة العضو فى رتبة عميد أو

عقيد فأقل :-

١- بالنسبة للأعضاء المؤسسين :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية تحسب بواقع أجر (مائة خمسة وثلاثون شهراً) من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (٤/٦) من الباب الأول ويحد أقصى (سبعون ألف جنيه) ثم يخفض هذا المبلغ بنسبة ٣% عن كل سنة أقل من رتبة اللواء (بإفترض أن مدة الخدمة فى رتبة العميد خمس سنوات وفى رتبة العقيد ست سنوات) ويحد أدنى مدفوعات العضو مع إعادة النظر فى نسبة التخفيض فى ضوء فحص المركز المالى للصندوق اكتوبرياً سنوياً.



٢- بالنسبة للإعضاء العاديين (غير المؤسسين) يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية تحسب بواقع أجر ثلاثة أشهر وثلاثة أرباع الشهر) من أجر الإشتراك الوارد بأحكام المادة (٤/٦) من الباب الأول وذلك عن كل سنة إشتراك فعلى بالصندوق ويحد أقصى (سبعون ألف جنيه).

٢- بالنسبة للإعضاء العاديين : يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية تحسب بواقع أجر ثلاثة أشهر وثلاثة أرباع الشهر من أجر الإشتراك الوارد بأحكام المادة (٤/٦) من الباب الأول عن كل سنة إشتراك فعلى بالصندوق ويحد أقصى سبعون ألف جنيه.

ج) فى حالة إنتهاء خدمة العضو قبل رتبة عقيد لبلوغه سن الستين دون بلوغ رتبة العقيد يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية تحسب بنسبة ٧٣% من قيمة الميزة المستحقة عند الإحالة للمعاش فور الترقية لرتبة اللواء.

مادة (١٥ مكرر ١) :

فى حالات الخروج الجماعى أى كان سببه وعلى سبيل المثال الانسحابات أو الإستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

مادة (١٦) :

فى حالة إنتهاء العضوية بالاستقالة أو الفصل من الصندوق :-

يرد للعضو مجموع إشتراكاته المسددة منه ورسم العضوية بالإضافة إلى ٥٠% منها.

مادة (١٦ مكرر) :

فى حالة الإعارات والأجازات بدون مرتب :-

- يقوم العضو بسداد الإشتراكات المحددة طبقاً لهذا

مادة (١٥ مكرر ١) :

فى حالات الخروج الجماعى أى كان سببه سواء كان بالمعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية لدراسة مدى تأثير هذا الخروج على المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة .

مادة (١٦) :

فى حالة إنتهاء العضوية لاي أسباب أخرى :- يرد للعضو مجموع إشتراكاته التى دفعها للصندوق + ٥٠% منها.



مادة (١٦ مكرر) :

فى حالة الإعارات والأجازات بدون مرتب يقوم العضو بسداد الإشتراكات المحددة طبقاً لهذا النظام

النظام مقدماً سنوياً بالإضافة الى حصته من الموارد السنوية المستهدفة ويستثنى من ذلك العضو المعار من قبل الوزارة والموفدين في مأموريات حفظ السلام والحاصلون على أجازات خاصة بدون مرتب للعمل في وظائف تابعة للأمم المتحدة) وفي حالة التأخير عن السداد يتم تطبيق أحكام النظام الأساسي للصندوق.

- وفي حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز المنهي للخدمة أثناء فترة الإعارة أو الأجازة بدون مرتب يتم صرف المزايا التأمينية طبقاً لهذا النظام مع خصم الإشتراكات المستحقة والتزامات الموارد الذاتية بعائد استثمار طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية.

مادة (١٩) :

في حالة إنتهاء خدمة العضو لأسباب أخرى يحرم العضو من مكافأة الصندوق ويرد له فقط مجموع إشتراكاته والرسوم التي سددتها.

مادة (١٩ مكرر ٢) : أحكام عامة في حساب المزايا:-

١- يشترط للحصول على ميزة التقاعد ألا تقل مدة إشتراك العضو في الصندوق عن ثلاث سنوات وفي حالة الإحالة الى التقاعد قبل إنقضاء هذه المدة يلتزم العضو بالاستمرار في العضوية حتى إستكمال هذه المدة للحصول على الميزة التأمينية وإذا حدثت الوفاة خلال هذه الفترة تصرف كامل الميزة للمستحقين مع إعفائهم من سداد باقى الإشتراكات وفي حالة عدم رغبة العضو في الاستمرار يرد له مجموع إشتراكاته المدفوعة منه.

مقدماً سنوياً بالإضافة الى حصته من الموارد الذاتية التي حققها الصندوق خلال العام السابق وفي حالة التأخير يتم تطبيق أحكام النظام الأساسي للصندوق في هذا الشأن.

- وفي حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز المنهي للخدمة أثناء فترة الإعارة أو الأجازة بدون مرتب يتم صرف المزايا التأمينية طبقاً لهذا النظام مع خصم الإشتراكات المستحقة والتزامات الموارد الذاتية بعائد استثمار طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية.

مادة (١٩) :

في حالة إنتهاء خدمة العضو لأسباب أخرى يحرم العضو من مكافأة الصندوق ويرد له فقط مجموع إشتراكاته والرسوم التي سددتها.

مادة (١٩ مكرر ٢) : أحكام عامة في حساب المزايا:-

١- يشترط للحصول على ميزة التقاعد ألا تقل مدة إشتراك العضو في الصندوق عن ٥ سنوات وفي حالة الإحالة للتقاعد قبل إنقضاء هذه المدة يلتزم العضو بالاستمرار في العضوية حتى إستكمال هذه المدة للحصول على الميزة التأمينية وإذا حدثت الوفاة خلال هذه الفترة تصرف كامل الميزة للمستحقين مع إعفائهم من سداد باقى الإشتراكات وفي حالة عدم رغبة العضو في الاستمرار يرد له مجموع إشتراكاته المدفوعة منه.



٢- يعرف العجز بأنه العجز المستديم المنهى للخدمة وفقاً لقوانين التأمينات الإجتماعية والعمل المعمول بها في مصر.

الباب التاسع : (أحكام عامه)

مادة (٥٥) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوى للاجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الاسس الفنية الواردة فى هذا النظام الى التقرير الاكتوارى بفحص المركز المالى للصندوق.



٢- تعتبر نهاية الخدمة فى حركات الترقيات السنوية بالإحالة للمعاش بناءً على رغبة العضو بمثابة نهاية الخدمة بالطريق الطبيعى من حيث إستحقاق الميزة التأمينية المقررة لرتبته.

٣- يعتبر إنتهاء الخدمة بالنقل الى وظيفة مدنية بترشيح من الوزارة بمثابة إنتهاء الخدمة بالطريق الطبيعى وتسوى مستحقات العضو وفقاً لرتبته عندئذ.

٤- لا تصرف الميزة عند الإستحقاق فى رتبة اللواء إلا بالإنتهاء الفعلى للخدمة بوزارة الداخلية.

٥- لا يسمح بزيادة قيمة المزايا التأمينية للصندوق إلا بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر زيادة لها.

الباب التاسع : (أحكام عامه)

مادة (٥٥) :

يرجع فى تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوى للاجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الاسس الفنية الواردة فى هذا النظام الى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق.

- يعمل بهذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٠/٣/٢١.

مذكرة

التاريخ : ٢٠١١/٢/٢٣ رقم القيد : (٣٧٢)
إلى : السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة
من : الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة
الموضوع : تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التكافل الاجتماعي
لضباط مصلحة أمن الموانئ.

تقدم الصندوق المشار إليه بطلب لادخال تعديل على لائحة نظامه الأساسي وتم توزيع مستندات التعديل على الإدارات المختصة .

حيث تنص المادة (٧) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب إخطار الهيئة بكل تعديل في البيانات المشار إليها في المادة (٤) وفي نظام الصندوق ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة العامة للمراقبة المالية وينشر في الوقائع المصرية أية تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا .

كما تنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها للقانون المذكور بأنه يجوز بموافقة الهيئة تعديل بيانات التسجيل بناء على طلب يقدم على نموذج (٢) صناديق وفي هذه الحالة يكون نشر بيانات التعديل على نفقة الصندوق .

وتشمل التعديلات ما يلي وعلى النحو الموضح بنموذج (٢) صناديق المرفق:

- تعديل المادة (٣) من الباب الأول (تكوين الصندوق وأغراضه) والمادة (١/٧) من الباب الثانى (الاشتراكات وشروط العضوية) وإلغاء البند (٥) من المادة (٧) من ذات الباب الثانى.

- تعديل المادة (٨/د) من الباب الثانى (الاشتراكات وشروط العضوية) وإلغاء البند (ب) من المادة (١١) من ذات الباب الثانى.

- تعديل المواد (١٣ ، ١٥ مكرر ١ ، ١٦ ، ١٦ مكرر ، ١٩ ، ١٩ مكرر) من الباب الثالث (المزايا).

- تعديل المادة (٥٥) من الباب التاسع (أحكام عامة).

* تسري هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٠/٣/٢١ .

وبالبحث واستطلاع رأي الإدارات المعنية بالهيئة والتي أبدت بعض الملاحظات حيث تم عرضها على لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢١ والتي أوصت بالموافقة على التعديل المقدم من الصندوق بعد استيفاء عدة ملاحظات وقد تم استيفائها مع الصندوق .
المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين .

المدير العام
٢٠١٠/١٢/٢١
(نبيلة رشاد)

أما

حضر

السيد الاستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة :
روجعت التعديلات ، ولا مانع من الموافقة عليها واعتمادها .

المستشار القانوني

٢٠١١/٣/٢١
أ. ج. ج. ج.

د. د. د. د. د.

تسليم بـ اعتماد لـ قرار السيد الرئيس

٢٠١١/١٢/٢١